



القطع التي تحتاج إلى تسييج وفقاً لائحة السلامة

تفصل أوامر السلامة في العمل القطع التي تحتاج إلى تسييج، والمواقع الخطرة وحلول السلامة

بقلم المهندس شلومو ايتسكوفسكي
ودوف مائور

ينص أمر السلامة المهنية (الصفة الجديدة) لعام 1970، في الفصل ج «السلامة» - الأجزاء التي تتطلب تسييجاً، في البند 37 على ما يلي: «يجب تسييج كل قطعة من هذه القطع بشكل آمن». وتظهر بعدها قائمة بالأماكن الخطرة ثم البنود التي تحتاج إلى تسييج «صلب». ومع ذلك، تتوفر اليوم حلول إضافية لضمان السلامة سنقوم بتفصيلها فيما يلي، فيما يلي، اقتباس من الأمر:

القطع التي تتطلب تسييجاً

37 - يجب تسييج كل قطعة من القطع التالية من أجل تأمينها:

(1) في المحركات الكهربائية والمولدات الكهربائية والمحولات الدوارة - أي جزء منها وأي ترس متصل بها بشكل مباشر.

(2) في أي محرك رئيسي، باستثناء المحركات الرئيسية المذكورة في البند (1) - أي جزء متحرك منه وأي ترس متصل بها مباشرة، سواء كان المحرك الرئيسي أو الترس ضمن جسم الآلة أم لا.

(3) في أنظمة نقل الحركة - كل قطعة منها.

(4) في الآلات التي ليست محركاً رئيسياً أو ترساً رئيسياً - أي جزء خطير فيها.

(5) في المخزطة - أي جزء من العمود الخام الذي يبرز خارج رأس المخزطة.

(6) في الدواليب المائية أو في التوربينات التي تعمل بالماء - القناة العلوية والقناة السفلية.

أنواع الأسجة والواقيات المتوفرة في الصناعة

واقية ثابتة: سياج، حاجز، ستارة، منصات ضوضاء، شفاطات، مرشحات رذاذ ومحاليل وزيت قطع

واقيات قابلة للفتح: مع مفتاح أمان. عند فتحها تتوقف العملية (الدوران / الحركة) بتباطؤ طبيعي: مخزطة، مقدم، آلة شحذ، آلة طحن، لحام، رش.

واقيات مزودة بمفتاح أمان وجهاز مكابح لا يسمح بالفتح إلا بعد الكبح السريع + التأكد من التوقف.

أنظمة تسييج مع التحكم في الوصول، والتي تسمح بدخول المرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

مرخص لهم المحددين فقط إليها و فقط بعد تقليل المخاطر

الهدف: صفر انبعاثات من غازات الاحتباس الحراري حتى عام 2050

كيف تحول نموذج الاقتصاد الدائري إلى عامل أساسي في مواجهة أزمة المناخ العالمية

بقلم يفعات زار،
عالمة ومهندسة كيميائية

مركز المعلومات، قسم المعرفة والابتكارات، مؤسسة السلامة

تم تطوير برنامج الاتفاقية الخضراء الأوروبية European Green Deal لمواجهة تحديات التهديد الوجودي العالمي بسبب أزمة المناخ. وبموجب هذا البرنامج، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى أن يكون أول قارة في العالم خالية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2050 وتقليل الانبعاثات بنسبة 55% على الأقل حتى عام 2030.

نهاية الاقتصاد الملوث

يتمثل أحد الأسس الرئيسية لبرنامج EGD في تنفيذ سياسة تنمية اقتصادية مستدامة، والتي تشمل من بين أمور أخرى، الاستخدام الذكي للموارد الطبيعية، والحد من تدهور التنوع البيولوجي، وحماية النزاهة والعدالة الاجتماعية مع الحفاظ على سوق ربحي وتنافسي. لتحقيق لهذه الغاية، اعتمد الاتحاد الأوروبي في شهر آذار 2020 نموذج الاقتصاد الدائري (CE) وهو النموذج الذي سيحل تدريجياً محل نموذج الاقتصاد الخطي (نموذج الاقتصاد العمودي الذي يتضمن استخلاص الموارد، والإنتاج والتعبئة والتوزيع، والتسويق، والاستهلاك والاستخدام، وأخيراً التخلص من النفايات وطورها). كجزء من النموذج الجديد، سيتم تمديد دورة حياة كل منتج قدر الإمكان، من مرحلة التخطيط والتصميم، وعبر توفير الخدمات المساعدة لعملية الإنتاج وصولاً إلى مرحلة الاستهلاك، بحيث يتم تقليص حجم موارد الإنتاج والنفايات المتولدة طوال دورة حياة المنتج إلى أقل مستوى ممكن.

في إسرائيل أيضاً، ينتشر الاقتصاد الخطي، الذي يستهلك كميات كبيرة من الموارد ويتسبب بالكثير من التلوث، صاغت وزارة حماية البيئة استراتيجية جديدة لإدارة النفايات لغرض تحويل الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد دائري بحلول عام 2050 - وذلك بهدف الوصول إلى الحد الأدنى من النفايات المتبقية (بعد إعادة التدوير) وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد. وتأتي هذه الاستراتيجية لتطوير الاقتصاد الإسرائيلي حتى تحقيق الهدف المحدد والذي يتضمن الانتقال من نسبة الـ 80% طمر نفايات في عام 2020 إلى 20% طمر النفايات حتى 2030. على سبيل المثال، من أجل تقليل استهلاك ودفن النفايات البلاستيكية، قررت الحكومة فرض ضرائب على الأواني البلاستيكية أحادية الاستخدام (من خلال الأمر الصادر في 1 تشرين الثاني 2021) وتمديد قانون الرهنية على عبوات المشروبات لعام 1999 وتطبيقه أيضاً على العبوات بحجم لتر ونصف وحتى 5 لترات (مشمولة) ابتداءً من 1.12.2021.



صورة للتصميم: Freepik

تنضم هذه القوانين إلى القوانين الحالية المتعلقة بالنفايات البلاستيكية والإطارات والمعدات الكهربائية والإلكترونية والبطاريات: قانون الحد من استخدام أكياس النايلون القابلة للطرح من عام 2016؛ وقانون تنظيم معالجة العبوات من عام 2011؛ وقانون المعالجة البيئية للأجهزة الكهربائية والإلكترونية والبطاريات من عام 2012، وقانون التخلص من الإطارات وإعادة تدويرها من عام 2007.

التغييرات في سوق العمل

مع الانتقال الملي بالتغيرات إلى نموذج CE، من المتوقع حدوث تغييرات كبيرة في فروع التصنيع والتشغيل في سوق العمل: - ستتم صناعات إعادة التدوير والصيانة وتحل محل صناعات الإنتاج والمعالجة «البكر»، مثل المحاجر ومصانع معالجة المواد الخام. - ستتم ملاءمة نظام سلسلة التوريد والنقل من أجل نقل كميات أكبر من المنتجات والنفايات لأغراض المشاركة وإعادة التدوير، مما يقلل من استهلاك المواد وموارد الطاقة. - ستطلب من المصممين ومطوري المنتجات المتمرسين تطوير منتجات متينة ذات عمر افتراضي طويل يمكن إعادة استخدامها - ستكون هناك زيادة في الطلب على الطب على عمال الصيانة والنظافة الذين سيشاركون في إصلاح وإعادة استخدام المنتجات. - سيتم تدريب العمال على فرز وإعادة تدوير النفايات في المرافق القائمة والجديدة التي سيتم إنشاؤها. •

مؤتمر «توحيد القوى لتطوير الصحة المهنية»

في المؤتمر الأول من نوعه، عرضت مجموعة من المتخصصين الابتكارات الأخيرة في مجالات السلامة والصحة المهنية

إدارة السلامة تقول، إن هناك حالياً «مجموعتان» من اللوائح في مجال المبيدات، والهدف هو توحيدهما في لائحة واحدة جامعة وشاملة، وهذا من شأنه سد الثغرات الموجودة اليوم في قواعد استخدام المبيدات، من حيث تخزينها وتدابير السلامة الشخصية، إضافة إلى تضمين تدابير الصحة المهنية في مجال الزراعة.

أشار الدكتور حاييم كوهين، الخبير في الطب المهني ورئيس المجلس القطري لصحة العاملين، إلى أنه في عام 2005، كان ما يقرب من 10% من العاملين فوق سن 65، يُعرّف العاملون الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا بأنهم كبار السن. في عام 2017، تم تعريف حوالي 21% من الموظفين على أنهم من كبار السن.

تحدثت الدكتورة أشرف برادو، مدير قسم الأبحاث في معهد السلامة والصحة المهنية، عن صحة العاملين داخل المباني وأشار بشكل أساسي إلى العاملين في المكاتب في صناعات التكنولوجيا الفائقة ومجموعة واسعة من الصناعات الأخرى مثل المحاسبة والقانون والإداريون في مجال الصحة والتعليم وغيرهم الكثير.

الدكتورة يوهانا جايجر، عالمة تنظيم بيئة العمل ورئيسة جمعية تنظيم بيئة العمل الإسرائيلية: «يساعد تحليل بيئة العمل في تعزيز صحة العامل من خلال تمكين العامل من التكيف مع البيئة التي يعمل فيها. بحسب التقديرات، نحو ثلث أيام غياب العاملين تنجم عن إصابة تتعلق بتنظيم بيئة العمل، مثل متلازمة كف اليد ومتلازمة آلام الرسغ (النفق الرسغي) وآلام الظهر وتشنج العضلات والرقبة وغيرها. •



مجمع الأبحاث النووية عام 2005 وجد أن ما يقرب من 43000 موظف في سوق العمل يتعرضون لإشعاعات غير مؤينة.

اختبارات المراقبة

أشارت ريما كوهين، مديرة المختبر القطري للصحة المهنية في إدارة السلامة والصحة المهنية، إلى أنه يتم إجراء أكثر من 50000 اختبار مراقبة في المختبر كل عام، ويتعرض ما يقرب من 10000 عامل لعوامل ضارة يمكن رصدها.

ريكي كيت شيتريت، المشرفة القطرية على الزراعة في

بقلم ميخال ليرار M.Sc.

محرر متخصص، مؤسسة السلامة والصحة المهنية

في المؤتمر الأول لمعهد السلامة والصحة المهنية حول موضوع «توحيد القوى لتعزيز الصحة المهنية»، أشار المدير العام لمعهد السلامة والصحة المهنية ميكي فينكلر إلى أنه من المتوقع أن يموت في إسرائيل ما يقرب من 800 عامل كل عام بسبب الأمراض المهنية - وهذا الرقم يبلغ ضعف عدد الضحايا في حوادث الطرق.

وفقاً لفينكلر، على عكس النسبة العالمية في عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض المهنية مقارنة بعدد الوفيات في حوادث العمل والتي تبلغ 1:6.5، فإن النسبة في إسرائيل بين عدد الوفيات نتيجة حوادث العمل وعدد الوفيات بسبب الأمراض المهنية ربما يكون أعلى وقد يصل إلى 1 لكل 13 - أي ضعف المعدل العالمي. خلال الأعوام الأخيرة يموت في إسرائيل بالمتوسط في كل عام نحو 60 عاملاً نتيجة حوادث عمل، وقد عُقب نائب وزير الاقتصاد والصناعة، عضو الكنيست يائير غولان، على هذه الأرقام بأن الوزارة تعترف بالعمل على عدد من الأصعدة، بهدف تعزيز السلامة المهنية بشكل عام والصحة المهنية بشكل خاص.

حيزي شورترمان رئيس إدارة السلامة والصحة المهنية وكبير مفتشي العمل قال: «هناك علاقة علمية طردية بين الأمراض المهنية والوفيات، الصحة المهنية هي إحدى القضايا الرئيسية التي يجب على الدولة التعامل معها».